شبوة وجهود صندوق الرعاية الاجتماعية لمكافحة الفقر والبطالة

المدير التنفيذي للصندوق :-

نعاني من كثرة طلبات الإعانة وبعض الميسورين يعتبرونها حقاً لهم على الدولة كالراتب

البطالة، والجفاف، والثأر ثلاثي ثقيل يعاني وطأته أناس شبوة

صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة شبوة وهي من المحافظات الأشد فقراً نتيجة العوامل المناخية والبيئوية والاجتماعية وانتشار رقعة الأمية ناهيكم عن العادات والتقاليد ولعل قضية الثأر من أبرز الموروثات المسببة للفقر وقد لعبت الدولة دوراً كبيرا في إطار مكافحة الفقر والبطالة من خلال العديد من الخطط والبرامج فضلاً عن الدور الإنساني الذي لعبه ومازال يلعبه صندوق الرعاية الاجتماعية في المحافظة.غير أن مهام عمل الصندوق دائما ما تصطدم ببعض الصعوبات والعراقيل ولعل إلقاءنا نظرة أولية لنشاط الصندوق خلال العام ٢٠٠٥م وخطط الصندوق لعام ٢٠٠٦م. ومستوى حالات الصرف للمستفيدين والصعوبات والعراقيل التي واجهها الصندوق خلال عملية الحصر والمفاضلة وإجراء عملية البحث الميداني والصرف وانتهاء بتشكيل لجان الصرف وكذا الصرف الفعلي لمستحقات المستفيدين حيثما واجه وسيواجه صعوبات لعدة أسباب حددها الأخ/ مهدي صالح باطويل المدير التنفيذي للصندوق بالآتي :-

متابعة/ علي عبد ربه غزال /تصوير/ حسين الحداد

بالنسبة للصعوبات والعراقيل التي يواجهها الصندوق نحددها في إتجاهين :
الإتجاه الأول :-
كثرة طلبات الإعانة للأسباب والعوامل التالية :-
١- البطالة وعدم وجود مجالات تدر الدخل للأسر الفقيرة.
٢- الثأر القبلي الذي جعل الكثيرين في بعض المديريات سجناء في منازلهم بين أربعة جدران خوفاً من تعرضهم لأداء الثأر القبلي.
٣- شحة الأمطار والجفاف.
الإتجاه الثاني :-
عدم إدراك الكثيرين لماهية قانون الرعاية الاجتماعية مما جعل الكثيرين يلهثون وراء طلبات الإعانات حتى لو كانت ظروفهم المعيشية متيسرة ويعتبرون أن ما يصرف من قبل الدولة حق مكتسب أو بمعنى آخر راتب لايميزون بين أرملة أو مطلقة أو معاق أو أيتام أي بدلاً من أن يعمل مثل هؤلاء الميسورون على مساعدة مثل هذه الفئات الاجتماعية الفقيرة لمساعدتها للحصول على إعانات شهرية يحصل العكس ومع ذلك بدل الصندوق جهود مضنية لتحقيق أهدافه نوجزها كالتالي :-
أولاً :الحالات المستوعبة خلال عام ٢٠٠٥م ومراحل حصرها وبحثها ميدانياً
١- في شهر أبريل ٢٠٠٥م حدد للمحافظة اعتماد (٢٥٨٠) حالة موزعة على المديريات من قبل مجلس إدارة الصندوق بالمحافظة.
وبحسب خطة صندوق الرعاية الاجتماعية المركز الرئيسي يكون حصر الحالات عبر استمارات الحصر والمفاضلة آلياً وإشراك المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية وفروع الصندوق بالمديريات وذلك للتنافس للوصول للحالات الأشد فقراً واستحقاقاً حيث سبق الحصر والمفاضلة عقد لقاءات تشاورية للأخوة مدراء فروع الصندوق بالمديريات والأمناء العامون ورؤساء لجان الشئون الاجتماعية بالمجالس المحلية وأعضاء مجلس إدارة الصندوق لغرض الأعداد والتحضير لعملية الحصر والمفاضلة والبحث الميداني تلا ذلك عقد دورة تدريبية للأخوة الباحثين ومدراء فروع الصندوق بالمديريات لتفعيل دور أعضاء المجالس المحلية المشاركين وتدريبهم على تعبئة الاستمارة في الفترة ٢٣-٢٤ -٥ - ٢٠٠٥م وقد عقدت دورات تدريبية في المديريات لهذا الغرض وتم البدء في عملية الحصر والمفاضلة حيث تم حصر (٩٧٤٣) حالة وإدخالها الحاسب الآلي حيث وزعت الاستمارة ثلاث أضعاف ما تم تحديده واعتماده لكل مديرية لغرض الوصول للهدف والتي تم تحديد الآلية من أجله وهو الوصول إلى حالات الأسر الفقيرة وفقاً لقانون الرعاية الاجتماعية رقم (٣١) لعام ١٩٩٦م حيث وزعت الاستمارات على المديريات بحسب الجدول المرفق رقم (٢) وقد أضيفت استمارات مفاضلة للمديريات بحسب طلب الأخوة مدراء الفروع والمجالس المحلية بالمديريات وكانت نتائج المفاضلة بحسب جدول رقم (٣) والتي استمرت من تاريخ ١ - ٦-٥-٢٠٠٥م وحتى ١٥- ٩- ٢٠٠٥م.

٢- بدء البحث الميداني من تاريخ ١٨ - ٩ حتى ١-١١-٢٠٠٥م.

بدأت عملية البحث الميداني في (١٦) مديرية مرفق جدول إحصائي رقم (٤) بنتائج عملية البحث يحدد الحالات المبحوثة والحالات التي لم يتم بحثها والحالات المستبدلة بدل الحالات التي لم يتم بحثها باستثناء مديرية جردان لرفض المجلس المحلي بالمديرية لنتائج الحصر والمفاضلة وهذا ناتج لعدم فهمهم وتمسكهم بالآلية السابقة بتوزيع الحالات على المراكز والقرى واعتبار ما تم رفعه من قبلهم هو الصحيح وما رفع من الغير غير صحيح وكذلك محاولة المجلس المحلي الصعيد توقيف عملية البحث واعتبار ما تم حصره من قبلهم هم المستحقين وغيرهم غير مستحقين حيث تم نزول لجنة من المركز الرئيسي تتبع الحالات المبحوثة وثبت لدى اللجنة الحالات من نفس المديرية وحالات مستحقة ورفع تقرير بذلك.

ثانياً :- الصرف للحالات المستفيدة

تم اعتماد الصرف من الربع الأخير من أكتوبر - ديسمبر لعام ٢٠٠٥م وشكلت ست لجان من المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والمجلس المحلي وصندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة.

وقد باشرت اللجان عملية الصرف إبتداء من تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٥م وحتى ٢٠٠٥/١/اللجنة الأولى تضم مديريات عتق + الصعيد

عددأعضاء اللجنة خمسة أعضاء
إجمالي الحالات ومبالغها الربعية :
اللجنة الثانية تضم مديريات حطيب + نصاب
عدد أعضاء اللجنة خمسة أعضاء
اللجنة الثالثة تضم مديريات مرخة السفلى + مرخة العلياء + عسيلان
عدد أعضاء اللجنة خمسة أعضاء
اللجنة الرابعة تضم مديريات عين + بيحان
عدد أعضاء اللجنة خمسة أعضاء
اللجنة الخامسة تضم مديريات عرماء + الطلح + دهر
عدد أعضاء اللجنة خمسة أعضاء
اللجنة السادسة تضم مديريات ميفعة + رضوم + الروضة + جردان
عدد أعضاء اللجنة خمسة أعضاء
وماذا عن خطة عام ٢٠٠٦م.
وضعت خطة عام ٢٠٠٦ والتي شملت عدداً من المهام الملحة أمام فرع الصندوقبالمحافظة ومن أبرز المهام :
١- تتبع (٢٥٨٤٠) حالة معتمدة من عام ١٩٩٧م حتى ٢٠٠٥م.
٢- الإعداد والتحضير لبحث الحالات الجديدة لعام ٢٠٠٦م والمقترح للمحافظة (٥١٦٠) حالة.
والذي من المتوقع تبدأ عملية البحث في الربع الثاني لهذا العام وأملنا بأن تكون تلك الحالات تغطي عدداً كافياً من الطلبات المقدمة للصندوق والذي تتجاوز (١٢٥٦٩) طلب مقدم بالمحافظة والمديريات.
وعن الصعوبات والعراقيل أفاد الأخ/ مهدي باطويل قائلاً :
المشاكل كثيرة تواجهنا ولكن بفضل التعاون والدعم المستمر من قبل المركز الرئيسي والسلطة المحلية بالمحافظة نتغلب عليها ومن أبرزها :

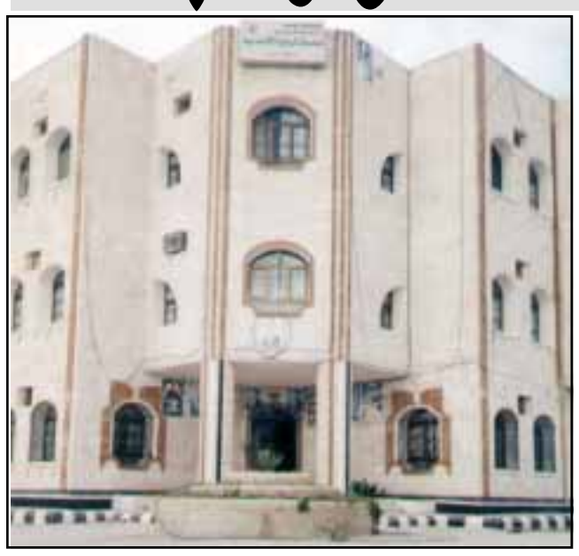

١- التباعد الجغرافي بين المديريات ومركز المحافظة.
٢- عدم وجود المواصلات لدى الفروع بالمديريات وتباعد القرى عن بعضها في نفس المديرية حيث تبعد بعض القرى عن مركز عاصمة المديرية لأكثر من ساعتين بالسيارة.
٣- شحة الإمكانيات للجان الصرف والباحثين ومقارنتهم بالمدن الرئيسية التي تتوفر فيها وسائل المواصلات والاتصالات.
٤- قلة العدد المحدد للمحافظة من المركز الرئيسي مقارنة بما تم حصره من الحالات الفقيرة.
٥- تدني مستوى الوعي بقانون الرعاية الاجتماعية لدى المواطنين وبعض أعضاء المجالس المحلية بالمديريات.
وماذا عن المعالجات والمقترحات.
لكل داء دواء وأي مشاكل وصعوبات لابد وأن تكون لها المعالجات والمقترحات التي تؤدي بالإرتقاء بالعمل نحو الأفضل.
١- توفير المواصلات للفروع النشطة لتحفيزها وزيادة مخصصات النقل والانتقال للفروع البعيدة عن عاصمة المحافظة.
٢- زيادة مخصصات لجان الصرف والباحثين الاجتماعيين أثناء نزولهم للمديريات والقرى وعدم مقارنتهم بالمدن الرئيسية التي تتوفر فيها وسائل الاتصالات والمواصلات بسهولة.
٣- إعطاء المحافظة حالات تغطي طلبات المستفيدين المقدمة للفروع بالمديريات والمحافظة كون المحافظة تعاني من البطالة والجفاف والثأرات القبلية.
٤- التنسيق مع وسائل الإعلام لتحديد برنامج توعية خاصة بقانون الرعاية الإجتماعية.

هل تلوث الأسماك حقيقة أم إشاعة؟

ما الذي يجري من حولنا؟ ما هذه المخاوف التي تحاصرنا والنواهي عن الطيبات التي خلقها المولى من أجل سعادة الإنسان. فعندما يمتد الخوف إلى ما نأكله تكون الحياة شبه مستحيلة.. فهل ما نسمع من مخاوف عن انفلونزا الطيور من الأمور المبالغ فيها؟
وهل الأسماك أصبحت ملوثة كما يظن البعض ويروج آخرون من أن الأسماك تموت بالجملة على شواطئنا وأن البحر يلفظ كل يوم أعداداً هائلة من الأسماك الميتة، هل هذا الخبر صحيح أم هي إشاعات سريعاً ماتتناقلها الألسن حتى تبدو حقيقة؟

استطلاع/ عبد القوي الأشول

لماذا لا تفند الجهات المعنية هذه الإشاعات؟!

هل المواطن عازف عن تناول وجبات السمك كما يشاع؟!

عندما نذهب إلى السوق نسمع مثل هذه التحذيرات : السمك ملوث ، البحر ملوث.
بعضنا لا يقتنع بهذه الإشاعات والبعض يريد أن يعرف الحقيقة ليطمئن، آخرون يشترون حاجتهم من الأسماك ولا يعبأون بما يسمعون من إشاعات يجري هذا بعد إن سلم البعض بخطر تناول الدواجن رغم أن التأكيدات الرسمية تشير إلى خلو بلدنا من انفلونزا الطيور إلا أن هاجس الخوف يتملك البعض ولا يستطيع تجاوز مخاوفه إلى شراء ما يريد من لحم الدواجن.
لكن عندما بلغ الأمر أنواع السمك وهي وجبة الناس الرئيسية خصوصاً في المناطق الساحلية بدا الخبر كابوساً مؤرقاً.. فما هي حقيقة الأمر؟ وهل ما يشاع حقيقة؟
١٤ أكتوبر استطلعت بعض آراء الصيادين وبعض المستهلكين.. وخرجت بهذه الحصيلة.
يقول شاهد.. وهو بائع سمك في سوق عدن.
لا صحة لما يشاع من أن الأسماك ملوثة ومن أنها تموت هكذا على الشواطئ وعندما سألته عن سبب رائحة البحر الكريهة التي ملأت أرجاء المدينة هذه ظاهرة طبيعية أي أن البحر يتجشأ وهذا يحدث وظاهرة ليست بجديدة على سكان المدن الساحلية مؤكداً أن الأسماك طبيعية.
فيما قال اليافعي بائع سمك في سوق عدن .. الأسماك طرية وبحالة طبيعية جداً ولا يوجد أدنى شك من أنها ملوثة رغم إننا لا ننفي وجود بقع ملوثة في البحر لأسباب مختلفة منها مخلفات بعض السفن إلا أن الأمر يبدو طبيعياً ولا يرتقي إلى مستوى القول إن بحارنا ملوثة.
أما السيد محمد وهو صياد فيقول :
نذهب كل يوم لممارسة عملنا في البحر ولا نرى ظواهر غير طبيعية أو حجم تلوث مرئي ولا هناك أسماك نافقة وإن حدث فهي محدودة وظاهرة تحدث كل عام ولا أظن إن هناك نفايات في مياهنا تلوث البحر كما هو شائع اليوم.
أما أبو علي وهو صياد فيقول :
هذه دعاية لا أدري ما هو هدف أصحابها إنهم يشيعون عمداً بقولهم البحر حيث فيه نفايات أدى من الأسماك التي تأتيهم طرية عبر عملية صيد طبيعية. وعندما توجهت بالسؤال لبعض المستهلكين تباينت الإجابات.
إذ يقول إسماعيل مانع.. إنه في البدء أحجم عن تناول السمك من شدة ما أشيع من أنها ملوثة لكنه سرعان ماعاد لاستهلاكها.. حيث تبين له إن لا تأكيدات توحي بما يشاع بمعنى أنه أعد الأمر دعاية ربما تصيب لصالح استهلاك إلى نفوق الأسماك بأعداد هائلة وهو ما يجعل الصيادين حسب زعمهم يلتقطون هذه الأسماك الميتة وينزلون بها إلى الأسواق.. فهل يعقل تصديق مثل هذه الأقاويل، وهل الناس من الغباء بحيث لا يعرفون الأسماك الميتة من الحية.
السؤال/ عندما تنتشر مثل هذه الأخبار لماذا لاترد الجهات المعنية بسرعة وتبين حقيقة ما هوحاصل حتى يطمئن الناس لماذا تصمت هذه الجهات ولا ترد على مثل هذه الإشاعات إن كانت شائعات فعلاً؟
هل لأنها تتعامل مع ما يشاع مثل تعامل عامة الناس؟
أم أنها تجهل حقيقة الأمور هي الأخرى وأن لا علاقة لها بما الدواجن التي عرف عنها الناس بسبب مخاوف انفلونزا الطيور.
فيما قالت أم أحمد وهي مستهلكة أنها من شدة الخوف لم تشتر لاسمك ولا دجاج وإن صانونة الهواء هي وسيلتها الوحيدة في تغذية الأولاد بعد أن أصبح الخوف يطاردها من تلوث لحوم الأسماك والدجاج وهي كما تقول لا تحب أن تجيب المصيبة لأولادها بيدها.
إذن لماذا نبدو سريعي الإستجابة للشائعات يقول عدداً ممن قابلناهم..
إن طبيعة الظروف التي تحيط بأوضاع الناس وما ظهر من فيروسات مثل فيروس انفلونزا الطيور بعث حالة من القلق لدى العامة وجعلهم بالفعل يلتقطون أي إشاعة ويتعاملون معها كحقائق لذلك بدا الناس في هلع من تناول الأسماك لأن هناك من سرب أخباراً إن البحر ملوث بملوثات تم رميها في مياهنا الإقليمية وهو الحال الذي أدى إلى نفوق الأسماك والحيتان الكبيرة إلى درجة أن الناس تتداول كل يوم خبر مفاد أن أسماكاً كبيرة نافقة على الشواطئ، لكن أحداً لم يتأكد من ذلك كما لايوجد نفي وتطمين للمواطن وهو ما جعل الإشاعة تصدق لدى

الدكتور السلامي لـ ١٤ أكتوبر :

مكتب التربية والتعليم في لحج عمل هذا العام على تفعيل ادارة الرقابة والتفتيش والنزول الميداني الى المدارس

لحج / عادل محمد قائد :

اكد الدكتور / علي احمد فضل السلامي مدير مكتب التربية والتعليم في محافظة لحج ان المكتب عمل خلال العام الدراسي الحالي على تفعيل ادارة الرقابة والتفتيش والنزول الميداني الى المدارس لمتابعة نسبة الحضور منذ بداية العام الدراسي .

واضاف في تصريح لـ «١٤ أكتوبر» انه تم متابعة تنفيذ خطة الكتاب المدرسي ووصوله الى الطالب ومتابعة تنفيذ الجزاءات وضبط حالات الانقطاع عن العمل واشار الى ادارة مكتب التربية والتعليم في المحافظة قامت باصلاحات استهدفت احداث تطوير هيكلي ومؤسسي على مستوى الشعب والادارات والاقسام واعتماد آليات لتحسين الاشراف والمتابعة وتنظيم العلاقة بين المستويات الادارية المختلفة .

وقال : اما بخصوص العام الدراسي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥م فقد تم تأسيس الشروط اللازمة لادخال تقنية الحاسوب في شعب وادارات المكتب ، فيما تم ايلاء اهتمام استثنائي بالتوجيه يعتمد خطط سير شهرية واتجاهات تمس جوهر عملية التوجيه بعيد عن الشكلية وتوسع صلاحيات افراد وادارية وتصحيح اية اختلالات او قصور .

واضاف الدكتور / علي احمد فضل السلامي مدير مكتب التربية والتعليم في لحج ان من أهم انشطتنا ايلاء الاهمية بادارة الامتحانات بما يمكنها من الوفاء بوظائفها الاساسية شملت اجراءات تتعلق بامتحانات النقل عن طريق تشكيلها اللجان الامتحانية في المدارس وامتحانات الشهادة النهائية وباعادة النظر في شروط المراكز الامتحانية القائمة لشهادتين حيث بلغ الخفض لاعداد المراكز (٦٥) مركزاً للاساسي و(٢٢) للثانوية من اصل (٢٦٤) مركزاً في المحافظة للمرحلتين وجرى التمسك بمعايير اختيار المراكز والرؤساء والوكلاء والملاحظين .

موضحاً انه جرى في العام الدراسي الماضي الاهتمام بتعليم الفتاة وعقد عدد من الدورات التوعوية لمجالس الآباء.

حيث بلغ عدد الطالبات للمرحلتين الاساسي والثانوي العام الدراسي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥م «٧٣٦٣١» طالبة منهم (٦٦٠٦٩) للمرحلة الاساسية و(٧٥٦٢) للمرحلة الثانوية وعدد المعلمات (٢٠٤٥) معلمة موزعين على مديريات

(٦٦٠) مرشحاً للعمل في مراجعة وتعديل الجداول الانتخابية في المحويت

المحويت / صدام الزيدي :

بدأت صباح امس في قصر الثقافة في مدينة المحويت عملية استقبال تأكيدات المرشحين للمشاركة في لجان مراجعة وتعديل جداول الناخبين الذين نشرت اسماؤهم في الصحف وضمن موقع اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.

وفي تصريح لـ «١٤ أكتوبر» اوضح الاخ / مدير عام مكتب الخدمة المدنية والتأمينات ومشرف لجان استقبال تأكيدات المرشحين للعمل في مراجعة وتعديل الجداول الانتخابية في محافظة المحويت ان اللجنة باشرت منذ صباح امس مهام استقبال تأكيدات من تم ترشيحهم للمشاركة في هذه العملية الخاصة بمراجعة جداول الناخبين وذلك من خلال لجان استقبال تعمل في الفترتين الصباحية والمسائية في المركز الثقافي في مركز المحافظة حسب تعليمات اللجنة العليا للانتخابات وقال / عبدالكريم الودن ان لجان الاستقبال ستقوم خلال الفترة المحددة بثلاثة ايام باستقبال تأكيدات نحو (٦٦٠) مرشحاً من طالبي التوظيف في مكتب الخدمة المدنية في المحافظة منهم (٢٤٠) مشرحة من الاناث وبما فيهم الاحتياط .

منوهاً الى ان اليوم الاول للاستقبال شهد اقبالاً كبيراً من قبل المرشحين للعمل في لجان تعديل الجداول الانتخابية داعياً جميع المرشحين للمشاركة في هذه اللجان والحضور خلال الفترة الزمنية المحددة باعتبار المشاركة واجباً وطنياً .

وبعد استكمال استقبال تأكيدات المشاركين سيتم رفع نتائج الاستقبال الى اللجنة العليا للانتخابات وفقاً للتنسيق القائم بين وزارة الخدمة المدنية ولجنة الانتخابات بهذا الخصوص .

فيما أختتمت دورة الأحصاء والمعلومات الصحية

تدشين دورة في مجال الإدارة الصحية في مأرب

مأرب / محمد سالم الجداسي

بدأت يوم امس في مكتب الصحة والسكان في محافظة مأرب فعاليات الدورة التدريبية الثانية في مجال الادارة الصحية والذي ينظمها مشروع اصلاح القطاع الصحي بتمويل من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بالتعاون والتنسيق مع مكتب الصحة والسكان في مأرب وتستمر الدورة لمدة ستة أيام بمشاركة ٣٨ مديراً من الكوادر الادارية الصحية في المحافظة والمديريات من مدراء ادارات ومستشفيات وخلال الدورة تلقى المشاركون العديد من المعلومات والمعارف الحديثة حول - الادارة الصحية وفقاً للأساليب المتطورة في هذا المجال وفي افتتاح الدورة القيت عدد من الكلمات من قبل الاخوة عدنان ابو لحوم وكيل المحافظة والدكتور عبدربه مفتاح مدير عام الصحة والسكان والدكتور هادي الحمزي مشرف ومنسق الدورة اكدت جميعها على اهمية هذه الدورة كونها تمثل اساس الادارة الناجحة وتحسين مستوى الاداء الاداري في جميع المرافق والادارات الصحية وحثت الكلمات الاخوه المشاركين على الاستفادة من هذه الدورة لمالها من اهمية في مواكبة التطورات الجارية في مجال الصحة والسكان ونظم الادارة الحديثة.

وعلى صعيد آخر اختتمت في مأرب فعاليات الدورة التدريبية في مجال الاحصاء ونظام المعلومات الصحية والذي نظمها مشروع شركاء اصلاح القطاع الصحي بالتعاون مع مكتب الصحة والسكان بمشاركة ٣٢ مشاركاً من مدراء الصحة ومنسقي الاحصاء في المديريات وادارات الاحصاء في المكتب وخلال الدورة التي استمرت لمدة اسبوع تم تعريف المشاركين على آليات العمل في مجال الاحصاء والمعلومات الصحية وفق النموذج الموحد البيانات الاحصاء والاستمارات الحديثة في هذا المجال .

وفي ختام الدورة اكد الاخ الدكتور عبدالجبار الفيشي مدير مسح المرافق الصحية بالمشروع بانه تم اعلان النتائج النهائية لمشروع مسح المرافق الصحية في مأرب مشيراً لـ ١٤ أكتوبر بأن المسح شمل ١١٣ مرفقاً صحياً على مستوى مديريات المحافظة وقال ان المرح شمل معلومات كاملة وشاملة عن البنية التحتية والملكية ونوع الخدمات الصحية المقدمة وتوفير الاجهزة الطبية والعاملين والتمويل لكل مرفق على مستوى المحافظة وقال ان هذا الجهد هو جزء لايتجزأ من الجهود المبذولة على المستوى الوطني لتأسيس قاعدة نظام المعلومات الصحية على مستوى الجمهورية .